نحن نعلم أن جذور الثقافة العربية ضاربة في التقليد الشفوي للتواصل والنقل الثقافي والرواية. وسؤال من هذا النوع يمكن أن يقود إلى إعادة الكلام الكثير حول الرواية ومدى معرفة العرب بالكتابة، وعن التبادل الشفوي للنصوص تأسيساً على الإنشاد وحفظ الذاكرة.

الشيء المؤكد هو أن البناء الفضائي المذكور، اكتسب نمطيته مع بداية تدوين النصوص وشيوع التقليد الكتابي، هذا علماً بأننا نفتقر إلى أدلة دامغة في تاريخ الثقافة العربية، لتحديد الفترة التي شرع فيها في نسخ النصوص وجمع الدواوين، أو بخصوص ما إذا عرف من قدماء الشعراء من كان يكتب قصائده في موازاة نشرها شفوياً.

نرجح إذن أن النسخ بهذه الكيفية تم في فترة متأخرة زمنياً على إنتاج أغلب النصوص النموذجية، وهكذا يصبح الاشتغال الفضائي المذكور من اجتهاد الناسخين والكتبة، وتبعاً لذلك فهو خلو من أية قصدية أو أي بعد دلالي خاص. يبقى هذا مجرد افتراض يحتاج إلى تمحيص أكبر. لذلك سنطرح السؤال من زاوية أخرى:

هل هذا الاشتغال الفضائي وليد خيال النساخ فقط أم أنه استجابة لضرورة حملت عليها الخصوصيات السماعية ـ صوت وإيقاع ـ للنص في شفويته؟.

بدءاً نقول: إن هذا التوازي والتقابل المتعدد الأبعاد فضائياً، يوازيان آلياً توازياً وتقابلاً آخرين على مستوى التحقق الزماني في الأداء الشفوي، بحيث يؤطر الأول الثاني ويحد من امتداده منظماً له في تواز هندسي تقدم معه عناصر النص في نظام متشاكل.

يقول حازم القرطاجني عن هذا الانتظام في صيغته الشفوية: «. . . وكلما وردت أنواع الشيء وضروبه مرتبة على نظام متشاكل، وتأليف متناسب، كان ذلك أدعى لتعجيب النفس وإيلاعها بالاستماع من الشيء، ووقع فيها الموقع الذي ترتاح له. . .»[30].

حديث حازم هنا عن الجانب السماعي، غير أن التوازي البصري يمكن أن يجد له التفسير نفسه، خصوصاً وأن الأمر يتعلق بإدراك المعطى نفسه عبر حاستين إدراكيتين أساسيتين (العين، الأذن). وإذا سلمنا بالصلة الوثيقة بين الزماني والفضائي فإن الفضاء وهو ينظم العناصر في ترتيب وتواز نمطي متشاكل، ادعى بالضرورة أيضاً لمتعة العين وإيلاعها بالنظر إلى الشيء، بحيث توازي لذة العين لذة الأذن، ومتعة الاستماع متعة النظر.

1.1.1.1.3 ـ الاشتغال الفضائي النموذجي للنص كعلامة:

إن هذا الشكل يقدم لنا نفسه كعلامة، وسنحاول تناوله كذلك. إنه أيضاً «جشطالت»

---

(30) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد لحبيب بلخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص: 245